القضاء يواصل أحكامه القوية في حق أعضاء «الجماعة»

مصر: المقصلة في انتظار مرشد «الإخوان»

محمد بديع خلال جلسة محاكمة سابقة

محمد مرسي خلال جلسة محاكمة سابقة

القاهرة - «وكالات»: تابعت محكمة جنايات المنيا التي كانت قد أثارت جدلا دوليا واسعا بقرارها إعدام 529 متهما من عناصر الإخوان المسلمين إصدار الأحكام من النوع نفسه، فقضت بإحالة أوراق 683 متهما بالقضية نفسها، بينهم المرشد محمد بديع، إلى المفتي تمهيدا لإبداء الرأي في إعدامهم.

وبحسب ما نقلت «بوابة الأهرام» المصرية الرسمية، فقد أصدرت محكمة جنايات المنيا حكما صدقت بموجبه على إعدام 37 متهما في أحداث مطاي، وخففت حكمها السابق بحق 492 آخرين من الإعدام إلى المؤبد.

كما أمرت بإحالة 683 متهما من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، بينهم محمد بديع، مرشد الإخوان المسلمين، إلى المفتي في الأحداث نفسها.

وكانت المحكمة قد أصدرت قرارا في 25 مارس الماضي بإحالة 529 إلى المفتي، وحددت جلسة الاثنين للنطق بالحكم عليهم، وقد وجهت لجميع المتهمين تهم تتعلق بأحداث عنف وقعت عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بمركز مطاي، وذلك بعد نظر القضية لجلسة واحدة فقط، في حكم غير مسبوق من حيث عدد المحكوم عليهم بالإعدام.

كما تشمل التهم «إطلاق الأعيرة النارية على عدد من المجنى عليهم والاستيلاء على أسلحة الشرطة وسرقتها وحرق مقر مركز الشرطة بالإضافة تكدير السلم العام وترويع الآمنين».

وقد وقعت أحداث المنيا على خلفية فض اعتصامي «رابعة العدوية» و«ميدان نهضة مصر» في 14 أغسطس الماضي، والتي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى، بينهم عناصر من الأمن.

وفي جلسة أخري قررت محكمة جنايات شمال القاهرة تأجيل محاكمة الرئيس المصري «المعزول» محمد مرسي، و35 من قيادات وأعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» المتهمين بقضية «التخابر الكبرى»، إلى جلسة السادس من مايو المقبل.

ومن المقرر أن تبدأ المحكمة، اعتبارا من جلستها المقبلة، في مشاهدة باقي الاسطوانات المدمجة، والنظر في تقرير غرفة صناعة السينما، حول ما تضمنته المقاطع المصورة التي قدمتها النيابة، وإثبات ما إذا كان حدث بها أي تلاعب من عدمه.

وتضم القضية 20 متهما محبوسين احتياطيا على ذمة القضية، بتقدمهم مرسي، وعدد من قيادات جماعة «الإخوان»، التي تعتبرها السلطات «تنظيما إرهابيا»، على رأسهم المرشد العام، محمد بديع، إضافة إلى 16 هاربين، أمرت النيابة بضبطهم وتقديمهم للمحاكمة.

وتنظر المحكمة في اتهامات شبتها النيابة العامة إلى المتهمين، بـ«ارتكاب جرائم التخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد، وإفشاء أسرار الأمن القومي، والتنسيق مع تنظيمات جهادية، داخل مصر وخارجها، بغية الإعداد لعمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية».

وكشفت تحقيقات النيابة العامة في قضية «التخابر الكبرى»، بحسب ما تسميها وسائل الإعلام المصرية الرسمية، عما اسمتها «خيوط المؤامرة الدولية لتدمير الدولة المصرية والأمن القومي»، تحت إشراف التنظيم الدولي للإخوان، وبتمويل بعض الدول الأجنبية.

... و «الأمور المستعجلة» تحظر حركة 6 أبريل وتتحفظ على ممتلكاتها

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة امس بحظر انشطة حركة «6 ابريل»، إحدى أبرز حركات المعارضة المصرية والتي كانت من بين القوى الرئيسية في «ثورة 25 يناير» والأحداث التي تبعتها، لقيامها بـ«أعمال تشوه صورة الدولة المصرية» إلى جانب «التخابر». وجاء الحكم بعد الدعوى التي رفعها المحامي أشرف سعيد، ضد الرئيس المؤقت، عدلي منصور، ورئيس الحكومة، إبراهيم محلب، واللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية، طالب فيها بوقف وحظر انشطة «حركة 6 إبريل»، والتحفظ على مقراتها.

وتأسست حركة «6 ابريل» في عام 2008 بمواجهة نظام الرئيس الأسبق، حسني مبارك، وتعرضت الحركة بعد ذلك لانشقاقات في صفوفها بعد سقوط نظام مبارك، وفي السابع من أبريل الجاري، أصدرت محكمة مصرية حكما بتأييد سجن ثلاثة من قادة حركة «6 أبريل» هم أحمد ماهر وأحمد دومة ومحمد عادل بالحبس ثلاث سنوات لاتهامهم بخرق قانون التظاهر، رافضة الاستئناف المقدم من المتهمين ضد قرار حبسهم الذي اعتبرته منظمات حقوقية دليلا على تراجع الحريات في الفترة التي أعقبت عزل الرئيس محمد مرسي.

وكانت محكمة قد أصدرت في 22 ديسمبر الماضي حكما بسجن دومة وعادل وماهر، على خلفية اتهامهم بالتظاهر بدون ترخيص، ووصف خالد المصري، المتحدث باسم حركة 6 أبريل الحكم آنذاك بقوله إنه «حكم سياسي ونوع من الابتزاز تسعى إليه السلطة لتمرير ما تريد.. وهو ما ترفضه الحركة».

صباحي ينتقد دعم الكنيسة للسيسي: ليست قيادة سياسية وعليها تقديم الرعاية الروحية فقط

قال حمدين صباحي، المرشح لرئاسة الجمهورية في مصر، رداً على سؤال حول دعم الكنيسة للمشير السيسي، «إنه يحترم حق الجميع في مواقفهم»، لافتا إلى أن الكنيسة المصرية ليست قيادة سياسية، وعليها أن تقدم رعاية روحية للمسيحيين المصريين، لأنها ليس حزبا سياسيا، وتترك للمصريين جميعاً حرية أن يختاروا.

وأضاف المرشح الرئاسي، خلال كلمته بمؤتمر حزب العدل: «الأزهر والكنيسة عليهما تأدية دورهما الروحي، لكي يكون الخطاب الديني مستنيرا يضحد مزاعم المروجين للإرهاب».

المؤسسات الفلسطينية و الإسلامية داخل إسرائيل تدعو للاستعداد لمواجهة أي محاولات لاقتحام المسجد

الأراضي المحتلة: «منظمات الهيكل» تخطط للسيطرة على أقصانا ... اليوم

جانب من اقتحام سابق للمسجد الاقصى

الاراضي المحتلة - «وكالات»: دعت منظمات يهودية متطرفة امس الى عقد اجتماع عاجل لبحث كيفية تحقيق الوجود اليهودي بصورة دائمة في المسجد الاقصى والذي اسمته «جبل الهيكل».

وقالت محطات اذاعة فلسطينية محلية ان تلك المنظمات اليهودية التي تنضوي تحت «منظمات الهيكل» ستعقد مؤتمرها العاجل في «مركز بيجين الثقافي» بمدينة القدس المحتلة مساء اليوم الثلاثاء.

واضافت المحطات ان المنظمات اليهودية وجهت الدعوة عبر مواقعها في شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي محتجة على «احباط محاولاتها التي قامت بها خلال ابريل الجاري لاحياء عيد الفصح اليهودي باقتحام الاقصى».

وتطالب هذه المنظمات ايضا الحكومة والشرطة في اسرائيل بالعمل على فتح جميع ابواب المسجد الاقصى امام عمليات الاقتحام التي يقوم بها المتطرفون والمستوطنون وحماية كافة «المصلين اليهود».

ومن المتوقع مشاركة منظمات يهودية عدة منها «إلعاد» و «امناء الهيكل» و «المنظمة الاستيطانية» و«عطيرات كوهنيم» و «صندوق المبكى» والاتي تعهدن بالعمل على «بناء الهيكل» مكان المسجد الاقصى بعد هدمه.

من جهةاخرى دعت المؤسسات الفلسطينية في القدس واخرى اسلامية داخل اسرائيل للاستعداد لمواجهة أي محاولات قد يقوم بها المستوطنون والمتطرفون خلال الفترة القادمة لاقتحام المسجد الاقصى. وحذر بيان اصدرته «مؤسسة الاقصى للوقف والتراث» من خطورة ما يسعى له المستوطنون ومطالبتهم باخلاء الاقصى فورا بغية هدمه واقامة وبناء الهيكل المزعوم على انقاضه.

وشدد البيان على ان «ما تطلبه تلك المنظمات اليهودية يعكس حقيقة ما يدور في اروقة المؤسسة الاسرائيلية الرسمية ولا ننسى ان الذرع الاحتلال الامنية هي الحارس والراعي لاقتحامات الاقصى».

واتبع ان «هذه الاذرع تقوم بالاعتداء على المصلين والمرابطين لتامين اقتحام المستوطنين والمتطرفين والمعتدين على المسجد الاقصى».

واوضحت المؤسسة في بيانها ان هذا التحرك من جانب المستوطنين والمنظمات اليهودية المتطرفة ليس الاول بل سبقه تحرك اخر مماثل عشية ايام ما يسمى بعيد الفصح مشددة على اهمية عدم التهاون مع مثل هذه الدعوات المتطرفة.

ميدانيا قال شهود عيان ان ثلاثة عمال فلسطينيين اصيبوا بنيران جيش الاحتلال الاسرائيلي التي استهدفتهم في شمال قطاع غزة امس. ونقلت محطات اذاعة محلية في غزة عن هؤلاء الشهود قولهم ان اطلاق النار جاء من ابراج مراقبة تابعة لجيش على السياج الامني الفاصل بين شمال قطاع غزة واسرائيل.

واوضح الشهود ان المصابين كانوا يجمعون الحصى الخاص بالبناء في محيط معبر بيت حانون بشمال القطاع عندما تعرضوا لاطلاق الرصاص نحوهم.

وذكرت مصادر امنية فلسطينية ان المنطقة يتردد عليها عشرات العمال الذين يعتاشون من جمع الحصى الصغيرة.

وتشهد المناطق الفلسطينية القريبة من السياج الامني الفاصل مع اسرائيل في كثير من الاحيان عمليات اطلاق النار نحو فلسطينيين يدخلون الى اماكن قريبة من هذه الحدود والتي يريد الاحتلال الابقاء على «منطقة عازلة» فيها.

الجزائر: بوتفليقة يؤدي اليمين الدستورية

قال إن أولى أولوياته الأمن ودعم المصالحة الوطنية

الجزائر - «وكالات»: أقسم عبد العزيز بوتفليقة امس اليمين الدستورية في قصر الأمم بنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة، بعد أن ثبتت لجنة الانتخابات فوزه في أعقاب اقتراع ندد معارضوه بالظروف التي شابته. ووضع بوتفليقة يده اليمنى وهو جالس على كرسي متحرك، على القرآن الكريم، مكررا بصوت متقطع يعكس حالته الصحية، القسم الذي تلاه الرئيس الأول للمحكمة العليا، واعتبر في نهاية القسم أن فوزه هو انتصار للدولة.

وكان أبرز ما شهده الحفل، هو غياب منافسي بوتفليقة على كرسي الرئاسة، علي بن فليس، علي فوزي رباعين وموسى تواتي، فيما حضر الحفل الذي اقيم بقصر الأمم بنادي الصنوبر المرشحان الآخران عبد العزيز بلعيد ولويزة حنون.

وعلى صعيد متصل، أكد عبد العزيز بوتفليقة أن أولوية عمله تتمثل في الحفاظ على استقرار الجزائر ودعم المصالحة الوطنية. وأوضح في خطاب وزع على الصحافة أن «يد الجزائر مازالت ممدودة إلى أبنائها الضالين — الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة « الذين دعاهم مجددا إلى «العودة الى الديار». كما ذكران القانون «سيضرب بيد من حديد كل اعتداء إرهابي يستهدف امن المواطنين والممتلكات» قائلا للجزائريين «شعبوا مصلحة الوطن فوق أي خلاف او اختلاف سياسي حتى وإن كان الخلاف والاختلاف من الأمور المباحة في الديمقراطية.

عبدالعزيز بو تفليقة

ميدانيا اكدت وزارة الدفاع الجزائرية ان قوات الجيش الجزائري تمكنت من تدمير مخبأ لمجموعة مسلحة غربي العاصمة الجزائرية والقضاء على ارهابيين اثنين في المنطقة.

الجيش يطلق أكبر عملية عسكرية في تاريخ البلاد ضد الجماعات المسلحة

تونس: «الداخلية» تحبط مخططاً لشن هجمات وسط العاصمة

تونس «وكالات» - قالت وزارة الداخلية التونسية امس إنها إعتقلت تسعة إسلاميين متشددين يخططون لشن هجمات بينما أطلق الجيش أكبر عملية عسكرية في تاريخ البلاد ضد مقاتلين آخرين قرب الحدود الجزائرية.

ويشكل المتشددون الاسلاميون أبرز تحد يواجه الحكومة الائتلافية في البلاد التي تسعى للوصول الى انتخابات لإكمال الإنتقال الديمقراطي

وقالت الوزارة في بيان انها تمكنت في عملية أمنية من اعتقال الخلية المؤلفة من تسعة عناصر في حي التضامن ودوار هيشر بالعاصمة تونس

وأضافت ان المجموعة كانت تعتزم القيام بما اسمته «أعمالا ارهابية» دون ان تذكر المزيد من التفاصيل

وياتي الاعتقال بينما اطلقت القوات المسلحة قبل أيام أكبر عملية عسكرية قرب الحدود الجزائرية لتعقب مسلحين اسلاميين يحتمون بجبل الشعانبي منذ عامين

وقتل مسلحون العام الماضي ثمانية جنود في جبل الشعانبي في أحد أكثر الهجمات دموية ضد قوات الامن. وقال توفيق الرحموني المتحدث باسم الجيش ان هذه العملية هي الاضخم في تاريخ الجيش لأنها تضم كل الفرق العسكرية وتهدف لمهاجمة المسلحين في جبل الشعانبي بعد ان قلت القوات تحاصرهم فقط لأشهر

وتشارك في هذه العملية طائرات حربية ودبابات وقوات مشاة مدعومة بقوات خاصة من الحرس الوطني

وقال الرحموني ان الجيش لن ينهي العملية الا بالقضاء على المسلحين في الجبل قبل بسط نفوذه على كل المنطقة.

وحشدت القوات المسلحة مئات من الجنود وفرق خاصة قرب جبل الشعانبي التي اعلنت منطقة عسكرية مغلقة الاسبوع الماضي

وقال رئيس الوزراء مهدي جمعة للصحفيين يوم السبت «نحن نحقق تقدما على الارهاب.. نحن نهاجمه في معقله في الشعانبي.. ونحن نتقدم لأعلى الجبل»

وذكرت وسائل اعلام محلية ان الجيش قتل واعتقل عدة عناصر لكن الجيش امتنع عن التعليق على هذه الاخبار.

قوات من الأمن التونسي